الفصل الثامن

آفاق الحوار بين الشمال والجنوب

مدخل:

بات من الأهمية بمكان تقريب المسافات المتباعدة بين دول الشـــمال ودول الجنوب، وتذليل الصعوبات التي تعترض بناء نظام إقتصادي عـــالمي جديد (N.O.E.I)، واستراتيجية دول العالم الثالث (tiers monde) من أجل دفع تطور علاقات جديدة أكثر عدالة بين الدول المصنعة من جهة والدول المتخلفة والبلدان التي في طريق التطور من جهة أخرى.

المبحث الأول

معوقات الحوار بين الشمال والجنوب

في البداية نستعرض ثلاثة مسائل تحمل الالتباس عندما تطرح مشكلة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، وهي كالتالي :

أولا : لعله من الخطأ التفكير - كما يفعل البعض - أن هذا النظام الجديد سيحدث والى الأبد من خلال المفاوضات ، وإنه لن يهبط من السماء بفضل الهام مفاجيء لمسئولي السياسة والاقتصاد في الدول الصناعية.

إن خلق هذا النظام سيكون عملية بطيئة وصعبة يمكن من خلالها تطوير-وبشكل متصاعد- لنوع جديد من العلاقات الدولية (relations internationales) القادرة على تغيير البنية الاستعمارية الجديدة للسوق العالمية حاليا . إن هذه العلاقات الجديدة يجب أن تتكون بنفس الوقت فيما بين بلدان العالم الثالث (le tiers monde) ، ثم بينها وبين الدول الرأسمالية (les pays capitalistes) الصناعية .[1]

ثانيا : أن النظام الجديد ، الذي يفترض بالتأكيد علاقة ومنفعة متبادلة بين مختلف الدول ، لن يلد بشكل سهل ، ولن يكون سوى نتيجة للصراع القائم . إن التاريخ يبرهن بشكل جلي أن الأمم أو الكتل المهيمنة لا تقبل أبدا تغيير الحالة الراهنة إلا كمحصلة إجبارية لتغيير في موازين القوى . إن المصالح العميقة للقوى العظمى الرأسمالية (capitalisme) لن تعمل على تطوير النظام الحالي لمصلحة البلدان المتخلفة بدون ضغوط وصراعات من قبل دول العالم الثالث (le tiers monde) . والشيء المهم بالنسبة لدول العالم الثالث (le tiers monde) هو التقدير الدقيق لميزان القوى لكي لا تقع بأخطاء جسيمة أو تضطر إلى التراجع إلى الوراء .

---

[1] نفط وتنمية ، العدد 2 ، نوفمبر سنة 1977 .

ثالثا: إن النظام الاقتصادي الدولي الجديد (N.O.E.I) يفترض بالضرورة - إذا ما أريد أن يكون أكثر عدالة وايجابية بالنسبة للحاجات الأساسية للإنسان - إحداث تغييرات عميقة في مجرى التنمية الاقتصادية (le développement économique) الحالية لأغلب بلدان العالم الثالث . إن عملية التنمية في هذه البلدان يجب أن تتجه نحو إشباع الحاجات الضرورية لغالبية الشعب (الغذاء ، المسكن، الثقافة ، الصحة) وليس إلى تثبيت هيمنة الدولة وسلطتها والإبقاء على الامتيازات الحالية للطبقات المسيطرة ، وبدون تغيير استراتيجية التنمية في غالبية الدول المتخلفة والتي تزيد فيها الفوارق الاجتماعية أكثر فأكثر فسوف لن يكون بالامكان إقامة علاقات عالمية جديدة عادلة .

إذا فبناء اقتصادي دولي جديد لخدمة الشعوب يحتم بالضرورة إجراء تغييرات بالنسبة للسيطرة التي تمارسها الفئات القليلة صاحبة الامتيازات والتي تسيطر على مقاليد الأمور في بلدانها .

المبحث الثاني

مسائل يجب حلها

من خلال متابعتنا إلى الندوات الاقتصادية الدولية التي تحدث حاليا بين دول العالم الثالث (le tiers monde) والـــدول الرأسماليـــة(les pays capitalistes) المصنعة ، يمكن ملاحظة المسائل التالية التي يدور حولهاالنقاش:

- تمويل وتسيير الصندوق المشترك لتثبيت أسعار المـــواد الأساســـية (les produits de base) ، والذي يشكل جزءا من البرنامج المقدم من ندوة الأمم المتحدة للتعاون والتنمية الاقتصـــادية (le développement économique) في نيروبي بما يخص المواد الأساسية (les produits de base) . ويهـــدف هـــذا الصندوق إلى ضبط واستقرار دخل بلدان العالم الثالـــث (le tiers monde) المتأتي من تصدير المواد المنتجة .

- الديون الخارجية (la dette extérieure) المتراكمة لبلدان العالم الثالـــث (le tiers monde) المنتجة والمصدرة للنفط ، والتفـــاقم المتزايـــد الكمـــي والكيفي لهذه الديون ، وذلك بسبب العجز في الموازين التجاريـــة الـــذي تشهده بلدان العالم الثالث (le tiers monde) غـــير الأعضـــاء في منظمـــة الأوبيك (OPEC) ، والتي غطت الديون بقروض مصرفية قصيرة الأجـــل ، وعجز غالبية الدول التي تأثرت صادراتها بالأزمة التي تعانيها الدول الرأسمالية (les pays capitalistes) . إضافة إلى هذا ضعف انتقال رؤوس الأموال من الدول الصناعية نحو بلدان العالم الثالث(le tiers monde) .

- ارتفاع أسعار النفط والتي قابلها دوما من طرف البلدان الصناعية رفـــع أسعار المواد المصنعة والسلع الإنتاجية التي تستوردها بلدان العالم الثالث (le tiers monde) .

- مشاركة الدول المتخلفة في التوسع الصناعي العالمي ، وانفتاح أسواق الدول الصناعية أمام السلع المصنوعة في العالم الثالث (le tiers monde) والتكامل الاقتصادي لكلا الطرفين .

- مسألة الانتقال التكنولوجي من البلدان المتطورة (les pays développés)، نحو البلدان المتخلفة ، ومشكلة تكييف التكنولوجيا المستوردة بما يتناسب والظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأخيرة.

- مشكلة التبعية (la dépendance) المتزايدة لبلدان العالم الثالث (le tiers monde) بسبب تخصصها (**اللاإرادي**) في إنتاج وتأمين الحاجات الغذائية الضرورية للدول الصناعية .

إن هذه المسائل الست تتطلب في رأينا الحل حتى يتسنى إقامة نظام جديد أكثر عدالة وملاءمة لعملية التنمية في العالم الثالث (le tiers monde)، إضافة إلى مسألة أخرى أساسية - على الرغم من أنها غير مطروحة حاليا في المفاوضات - ألا وهي مسألة تقليص النفقات الضخمة للعالم الثالث - من خلال نظام أمني جماعي - التي تبذل في شراء الأسلحة من الدول الصناعية والتي من نتائجه التفاقم الكبير في عجز ميزان المدفوعات والتضخم المالي في البلدان المتخلفة .

المبحث الثالث

استراتيجية العالم الثالث ..المفاوضات والعمل

يقول المثل الصيني :" **لنمشي على قدمين في نفس الوقت** " ، نرى أن العمل في بلدان العالم الثالث (le tiers monde) يجب أن يسلك طريقين: **المفاوضة من جهة مع الدول الصناعية الرأسمالية** (capitalisme) **والعمل في نفس الوقت من جهة أخرى معتمدين على قواهم الذاتية** وهذا ما يقوي قدرتهم في المفاوضات .

يجب إقامة المفاوضات مع الدول الصناعية لإقامة علاقات أكثر عدالة على صعيد الاقتصاد الدولي ، وهذا يحتم استقرار أسعار المواد الأساسية (les produits de base) وانفتاح أسواق الدول الصناعية أمام صناعات بلدان العالم الثالث (le tiers monde) ، كما يفترض أيضا تخفيض كلفة انتقال التكنولوجيا إلى الدول المتخلفة وإيجاد صيغة مناسبة لتسديد الديون ، وأخيرا زيادة انتقال رؤوس الأموال لمساعدة العالم الثالث (le tiers monde) . ولكن علينا ألا ننخدع ، فإن هذه المفاوضات ستكون صعبة ، بطيئة ومعقدة إذا أخذنا بالاعتبار الضعف السياسي لحكومات الدول الصناعية وعقليتهم المحافظة وأنانيتهم .

المبحث الرابع

التعاون جنوب – جنوب

إذا سلمنا بأن المفاوضات مع الدول الصناعية ستكون صعبة، بطيئة ومعقدة بسبب الضعف السياسي لحكومات الدول الصناعية وعقليتهم المحافظة وأنانيتهم ، فإن ذلك لا يمنع من الإشارة وبشكل مقتضب لبعض الأوجه الممكنة للعمل المشترك بين بلدان العالم الثالث (le tiers monde) للتسريع في تنميتها بما يتناسب والحاجات الأساسية لشعوبها والتي من شأنها بنفس الوقت أن تزيد من قدرتها في المفاوضات العالمية (les négotiations mondiales) مع الدول الصناعية.[1]

1- التطبيق بحزم لقرارات مؤتمرات عدم الانحياز وخاصة الذي انعقد في **كولومبو** في شهر غشت سنة (1976م) والمتعلق بإنتاج المواد الغذائية ، هذا القرار يرسم خطة ترمي لزيادة الإنتاج الزراعي للمواد الغذائية بمقدار (4%) سنويا للأعوام العشرة القادمة .

2- العمل على دراسة وتطبيق البرامج الإقليمية للاستثمار والتنمية الصناعية والتي تأخذ بالحسبان الضيق الحالية للأسواق في كثير من هذه البلدان وذلك لضعف دخل سكانها ، ويجب أن تتوجه هذه البرامج للتصنيع المحلي للمنتوجات الأساسية . إن العالم الثالث (le tiers monde) لن يتوصل - كما يلاحظ بدون هذه البرامج - إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

3- تنشيط عملية إقامة " **الصندوق المشترك لتثبيت أسعار المواد الأساسية** (les produits de base) " بين دول العالم الثالث (le tiers monde) إذا ما تابعت الدول الصناعية عرقلتها لذلك ، معتمدة على مساندة بلدان منظمة الأوبيك (OPEC) في عملية التمويل ، بالإضافة إلى ما يمكن أن تحققه الدول غير المنتجة للنفط من علاقات نقدية فيما بينها.

---

[1] نفط وتنمية (مجلة عراقية متخصصة) ، العدد 2 ، نوفمبر سنة 1977 .

4- إعداد البرامج وإقامة مراكز البحث الإقليمية بين مجموعات من بلدان العالم الثالث (le tiers monde) والتي تعاني نفس المشاكل : بالنسبة للحصول واستعمال بعض المواد الطبيعية ، تطوير نماذج زراعية معينة ، حل مشاكل السكن والخدمات الاجتماعية بأشكال مناسبة وأكثر اقتصادية .

5- مفاوضات سياسية بين بلدان العالم الثالث (le tiers monde) لتقليص النفقات المتأتية عن شراء الأسلحة من الدول الصناعية ، لكن هذه الناحية لن تكون سهلة المنال وذلك للتنافس والصراع السياسي في بعض المناطق من العالم والذي تزيده حدة مصالح القوى العظمى في هذه المناطق .

6- التفاوض من جديد حول مشكلة ديون البلدان المتخلفة والتي يجب أن تعتبر جانبا مهما في النقاش ، فإذا ما عارضت الدول الصناعية ذلك فيجب طلب مساندة فعلية لدول منظمة الأوبيك (OPEC) والتي تلقت بدورها الدعم السياسي والاقتصادي من دول العالم الثالث (le tiers monde).

ولهذه الأسباب برمتها ، كان اهتمام القوى العظمى وصراعهم على المواد الأولية (les matières premières) ولايزال وسيبقى محورا للصراعات الدولية مهما اختلف أطرافها فكان إعلان ما اسماه بعض المحللين (**بمبدأ هيغ**) إطارا لاستراتيجية أمريكية شاملة للسيطرة على المعادن والمواد الأولية (les matières premières) الإستراتيجية في العالم الثالث (le tiers monde) ، وتجسيدا لنمط تفكير العديد من الإستراتيجيين والقادة السياسيين ورجال الأعمال والاقتصاد الأمريكان .

وتطبيقا لمبدأي (**هيغ**) و(**براون**) وضعت الولايات المتحدة "**استراتيجية شاملة** " للسيطرة على إمدادات المعادن الإستراتيجية والتحكم بشؤونها " **إنتاجا وأسعارا** "، واستندت هذه الإستراتيجية لتحقيق أهدافها بالحصول على قواعد بحرية وموطيء قدم على طول خطوط الإمدادات

الرئيسية لهذه المواد ، وإثارة القلاقل والاضطرابات وتأزمهـــا في المنـــاطق الإستراتيجية من العالم الثالث (le tiers monde) .

العناصر المختلفة لهذه الديون

إن تحليل الديون في مجملها يخفي طابعها المتنافر للغاية. وتتيح دراسة توزيعها بين الدائنين والمدينين تأكيد التحليل بصورة مفيدة.

الجدول 2 ـ بنية الديون حسب فئة القرض 41 (بمليار الدولارات)

السنة	ديون طويلة الأجل	منها: خاصة ومكفولة	منها: قروض غير مكفولة	ديون صندوق النقد الدولي	قصيرة الأجل
جميع البلدان النامية					
1970	59.6	44.8	14.8	0.8	
1975	144.3	114.1	30.2	4.1	
1980	390.9	332.4	58.4	11.3	118.9
1985	716.6	632.4	84.2	36.6	124.1
1990	966.0	903.7	62.3	33.2	178.8
1991	1010.4	937.4	73.0	33.0	193.3
بلدان مدينة جدا					
1970	29.4	16.7	12.7	0.2	
1975	70.9	47.2	23.6	1.1	
1980	189.2	143.6	45.5	2.7	78.4
1985	362.1	301.3	60.8	16.5	56.6
1990	411.4	382.2	29.2	19.5	69.5
1991	420.0	387.8	32.2	18.4	69.6
بلدان نامية اخرى					
1970	30.2	28.1	2.1	0.6	
1975	73.4	66.9	6.6	3.0	
1980	201.7	188.8	12.9	8.7	40.5
1985	354.5	331.1	23.4	20.1	67.5
1990	554.6	521.5	33.1	13.7	109.3
1991	590.4	549.6	40.8	14.6	123.7
منها بلدان افريقية					
1970	5.7	5.6	0.1	0.2	
1975	14.6	14.1	0.6	0.7	
1980	43.3	41.8	1.5	3.0	8.0
1985	79.9	77.9	1.8	5.8	12.3
1990	108.4	105.5	2.9	5.7	17.3
1991	112.8	109.8	3.0	5.8	17.1

المصدر: البنك الدولي إصدار 1992 -1993.

المبحث الخامس

العولمة (mondialisation) وتنامي الهوة بين الشمال والجنوب

يؤكد العارفون بشؤون الاقتصاد والمال ، أن هناك فجوة اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وعلمية بين الشمال والجنوب ، وإذا كانت الدول الصناعية قادرة بأجهزتها الحديثة وشفافية المعلومات فيها على كشف المتحايلين على القوانين ، وبخاصة القوانين الضريبية منها ، فإن بلدان العالم الثالث (le tiers monde) عاجزة عن ذلك ، وإذا تجرأت أن تبقى صاحبة السيادة على اقتصادها الوطني ، فإن الشركات العابرة للحدود تلقنها درسا قاسيا ، وصل إلى زعزعة النظام الاقتصادي والسياسي معا ، وهكذا يمكن أن نتحدث عن الدرس المكسيكي ، والتركي ، والماليزي ، والاندونيسي ، وغيرها من الدروس ، بل **روضت النمور الآسيوية الشهيرة لتصبح قططا أليفة** .

ورغم أن هناك من يرى أن ظاهرة العولمة (mondialisation) بكل إيقاعاتها المثيرة تقدم المزيد من الفرص والإمكانيات التي يمكن أن تسهم في حل العديد من المشكلات المزمنة ، التي يعاني منها العالم الثالث (le tiers monde) ، إلا أن هناك اتجاها غالبا يرى عكس ذلك ويؤكد أن العولمة (mondialisation) بوضعيتها الراهنة، سوف تسهم في استمرار تفاقم أزمات ومشكلات العديد من دول العالم الثالث (le tiers monde) من ناحية ، وبالتالي ، تعميق الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب من ناحية أخرى ، باستثناء بعض دول العالم الثالث (le tiers monde) ، بخاصة في القارة الآسيوية ، التي تمكنت من تحقيق قفزات تنموية كبيرة خلال السنوات الماضية، مما يجعلها أكثر قدرة على التأقلم مع متطلبات العولمة (mondialisation) والتعاطي بشكل جيد مع تحدياتها .

ويسوق معارضو العولمة (mondialisation) حججا في ذلك للدلالة على صواب وجهة نظرهم :[1]

أولا : إن الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والشركات العالمية العملاقة العابرة للحدود ، هي التي تتحكم في مسار عملية العولمة (mondialisation) ، وبالتالي ، فهي الأكثر قدرة على جني ثمارها وحصد إيجابياتها. وجدير بالذكر أن الشركات متعددة الجنسية أو الكوكبية تعتبر في معظمها وثيقة الارتباط بسياسات ومصالح الدول الرأسمالية (les pays capitalistes) الكبرى ، يستوي في ذلك طبيعة ملكيتها أو مجالات أنشطتها أو دورها في النظام المالي والاقتصادي والإعلامي العالمي، ولذلك ليس غريبا أن تتدخل - في أحايين كثيرة - حكومات هذه الدول لدعم ومساندة مصالح الشركات . بل أكثر من ذلك هناك من يرى أن رؤساء الدول والحكومات يقومون بدور مندوبي المبيعات لتلك الشركات .[2]

وقد يكون التقدير الذي ذكرناه سابقا مبالغا فيه إلا أنه يتضمن قدرا من الحقيقة . والقول أن الدول الصناعية المتقدمة هي الرابحة من عملية العولمة (mondialisation) ، لا يعني بحال من الأحوال أن مصالح هذه الدول متطابقة على طول الخط ، بل أن هناك خلافات وتناقضات تطفو على السطح فيما بينها من آن لآخر ، خاصة إذا أضفنا النزعة الأمريكية للضغط على حلفائها الغربيين بشأن تأييد ومسايرة سياستها الخارجية المتعلقة بفرض العقوبات على دول أخرى مثل : إيران وليبيا وكوبا وما حدث قريبا في العراق من اعتداء أمريكي عارضته بشدة كل من ألمانيا وفرنسا .

---

[1] عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد2، سنة1999م.

[2] المرجع السابق ، نقلا عن إسماعيل صبري عبد الله " الكوكبة الرأسمالية العالمية من مرحلة ما بعد الإمبريالية". المستقبل العربي ، العدد222 ، نشت سنة 997م .

إضافة إلى ما تقدم ، تلجأ الولايات المتحدة إلى وضع قوانين أمريكية مثل قانون" **بورتون – هيلمز** " وقانون" **دماتو** " وتسعى لتطبيقها على الشركات غير الأمريكية ، مما خلق توترا بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ، زيادة على التنافس الاقتصادي بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وهو ما يلقي بظلاله على اتجاهات تطور الاقتصاد العالمي .

ثانيا : باستثناء بعض دول العالم الثالث (le tiers monde) ، التي تمكنت في ظرف قياسي من كسر حلقة التخلف وتحقيق التنمية مثل النمور الآسيوية ، وتلك التي تسير بخطوات جادة على الطريق ، فإن اغلب دول العالم الثالث (le tiers monde) تواجه في الوقت الراهن العديد من المشكلات الحادة التي قد تعصف بهياكل الدول والمجتمعات في حالات عدة، وهو ما يجعلها أكثر انكشافا إزاء الآثار السلبية للعولمة ، خاصة وان ضعف هياكلها الإدارية والمؤسسية وتخلف سياساتها التعليمية والتكنولوجية لايؤهلها للتعاطي مع متطلبات العولمة (mondialisation) وإيقاعاتها المثيرة .

ثالثا : إن الدول الصناعية الغربية، وبعض دول العالم الثالث (le tiers monde) المصنعة حديثا اتجهت نحو إقامة وتدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية كجزء من استراتيجياتها للتكيف مع عصر العولمة (mondialisation) . إضافة إلى التطورات المتسارعة التي لحقت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال السنوات الأخيرة ، وفي هذا السياق كانت مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس" **النافاتا** " التي تضم إلى جانبها كلا من كندا والمكسيك ، بالمقابل حرصت دول جنوب شرق آسيا على تدعيم علاقاتها من خلال رابطة " **الآسيان** " .

رابعا : إن القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة وهي الولايات المتحدة الأمريكية تعمد إلى استخدام قواتها ونفوذها لتوظيف منظمة الأمم المتحدة (ONU) ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق

النقد والبنك الدوليين من اجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الغـــربيين بصورة عامة ، وكنتيجة حتمية لذلك ، أصبحت منظمة الأمـــم المتحـــدة (ONU) تبدو فعالة ونشيطة عندما ترغب الولايات المتحدة الأمريكية ذلك، ويتم استبعاد أو تهميش دورها في القضايا التي لا ترغب الولايات المتحـــدة أن يكون لها فيها دور .

ومما لاشك فيه ، أن قضية حدود استقلالية دور منظمـــة الأمـــم المتحدة (ONU) عن السياسة الأمريكية الرامية إلى توظيف الشرعية الدولية لحسابها كان احد الأسباب الجوهرية للخلاف **بين بطرس غالي** الأمين العام السابق للأمم المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والتي انتـــهت بعـــد التجديد لفترة ثانية. وأيضا بسبب القفز على دور منظمة الأمم المتحدة كان الخلاف العاصف ولايزال بين أمريكا وبريطانيا من جهة وروسيا وفرنســـا وألمانيا وبالكاد كل أعضاء المجتمع الدولي حول حرب الخليج الثالثة والـــتي كان مسرحها العراق أرضا وشعبا، ومدى تطبيق القـــرار الـــدولي رقـــم (1441) .

والخلاف لا يزال مستمرا حتى ما بعد احتلال العراق ، فإذا كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تصران على منح دور أكبر لهما في إعمار العراق ورفع العقوبات فورا ، ومنح دور منظمـــة الأمـــم المتحـــدة (ONU) دورا هامشيا يقتصر على الجانب الإنساني، فإن كلا من فرنسا وألمانيا وروســـيا يعارضون بقوة هذا المقترح ، ويصرون على عودة المفتشين لممارسة مهامهم في العراق وتحديد صيغة النفط مقابل الغذاء .

خامسا : لا تزال مشكلة المديونية الخارجية (dette extérieure) التي يعاني منها العديد من دول العالم الثالث (le tiers monde) خاصة الإفريقية منها تعتبر إحدى التحديات الكبرى التي تعيق التنمية ، فتســـديد فوائـــد الديون وأقساطها يستنزف جزءا كبيرا من الدخل القومي لكثير من الدول المدينة ، بل إن هناك دولا تقترض لتسديد فوائد وأقساط ديون سابقة ، مما

يجعلها تدور في حلقة مفرغة ، وبالتالي ، فإن هذه المشكلة تلقي بتأثيراتهـــا السلبية على جهود التنمية في دول العالم الثالث (le tiers monde).

وإذا سلمنا جدلا بتوسيع الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب فإن هناك ثلاث ملاحظات ينبغي الإشارة إليها وهي :

- **أولى** هذه الملاحظات ، أن التأثيرات السلبية ، القائمة والمحتملة ، للعولمة لا تقتصر على اغلب دول العالم الثالث (le tiers monde) فقط ، بل هـــي تشمل وستشمل خلال الأجلين القصير والمتوسط العديد من دول أوروبـــا الشرقية التي تعيش مرحلة انتقالية من التحـــول الصـــعب . والى جانـــب المشكلات الاقتصادية هناك مشكلة القوميات والصـــراعات الإقليميـــة ، وارتفاع معدلات العنف والجريمة المنتظمة، وكنتيجة لذلك ، فـــإن الـــنظم الديمقراطية لم تستقر بعد في هذه الدول، وبالتالي، فاحتمال حدوث ردة أو انتكاسة في بعض الحالات قائم، إذا ما استمرت الأوضاع بحالتها الراهنة .

- **ثاني** هذه الملاحظات ، هو تأثير عملية العولمة (mondialisation) علـــى تباين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية داخل دول العالم الثالث (le tiers monde) ، التي بالكاد تعاني من تباينات اقتصادية واجتماعية حادة ، تتزامن مع مظاهر الثراء الفاحش (opulence) مع مظاهر الفقر المـــدقع (misére) ، وهو ما يعني فشل هذه الدول في حل أزمة التوزيع . والسؤال الـــذي قـــد يتبادر إلى الذهن هو : **هل أن العولمة** (mondialisation) **ستؤدي إلى تقليص هذه الفجوات أم تعمقها** ؟. ورغم صعوبة الإجابة على هذا السؤال ، الاان كل الدلائل ترجح الرأي القائل أن عملية العولمة (mondialisation) ستؤدي إلى زيادة حدة التفاوتات في العديد مـــن دول العـــالم الثالـــث (le tiers monde)، خاصة أن من هم دون خط الفقر يشكلون قطاعات كـــبيرة في العديد من دول الجنوب طبقا لإحصاءات التقرير السنوي للتنمية البشرية في العالم لسنة 2002 .

- **أما ثالث** هذه الملاحظات ، **فتتضمن نوعا من التحفظ على ما سبق ذكره من أن العولمة** (mondialisation) ، **بأبعادها الراهنة ، سوف تؤدي إلى توسيع الهوة بين الشمال والجنوب** (**nord-sud**) أو على الأقل عدم تضييقها وبالتالي ، فإنه من الأهمية بمكان التأكيد على أن الفجوة بين الشمال والجنوب(nord - sud) ليست وليدة ظروف وعوامل خارجية فحسب ، بل هناك عوامل داخلية مسئولة عن استمرار تلك الفجوة وتزايد حدتها ، نتيجة فشل وتعثر سياسات التنمية في العديد من دول العالم الثالث (**le tiers monde**) في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك لعوامل عدة بعضها خارجي واغلبها داخلي، إلا أن أبرزها معضلات ثلاث هي: عدم التكامل الاجتماعي والسياسي ومشكلة الهوية، والتباين الاقتصادي والاجتماعي الحاد .

المبحث السادس

الملامح المستقبلية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد

بات مؤكدا أن التناقضات التي تعتري الاقتصاد العالمي سببها طموح يتعدى مستوى استقلالية القرار والسيادة في مجال السوق والنفوذ وهو طموح يتطلع إلى استقلالية المشروع المستقبلي أي يتطلع إلى خصوصية استمرار المجتمع أو المجتمعات المعنية بالتناقض لتحقيق نوعية بديلة متغيرة للعلاقات الاقتصادية وبقدر ارتباط هذه العلاقات بسلم الأولويات وترتيب القيم .

والوضع الاقتصادي بحالته الراهنة لم تتحدد معالمه بعد ولن تتحدد بالشكل الذي يتماشى مع التقديرات والتنبؤات النظرية التي وضعته ، إذ أن عصرنا بمشكلاته ومتغيراته إن لم يكن قد تجاوز المناهج والنظريات القائمة فإنه قد بين في الأقل أزمتها وقصرها عن التنبؤ خصوصا ما حدث للمعسكر الاشتراكي .

وبالتالي فإن تنظيم الحياة الاقتصادية في عالمنا يستند إلى أرض في حالة تحول سريع ، فبعد أن كان النظام الاقتصادي متميزا في القطاع المتقدم من العالم إلى رأسمالي واشتراكي ، إلا أن هذا التميز قد انتهى إلى رأسمالي متقدم واشتراكي متحيز يبحث عن بدائل انتقالية جديدة يتضمنها التمايز بقطبه السالب الرأسمالي فقط .

وأخيرا ، أخذ العالم وأرضه تمايزا آخر هو عالم متقدم (développé) وعالم فقير (pauvre) والعالم المتقدم تدعم مساراته بوصفه نظاما له إستراتيجية فاعلة تحدد شكله وإطاره العام وهذه الإستراتيجية ترتبط بثلاثة أبعاد[1] :

---

[1] شؤون سياسية ، مرجع سبق ذكره، نقلا عن الدكتور باسل البستاني ، (الاقتصاد يعتلي العرش) مجلة دراسات عربية ، دار الطليعة ، العدد 9، يوليو، 1990، ص16، بيروت، لبنان.

- **البعد السياسي** الذي هو تعبير لحركتها ،
- **والبعد العسكري** الذي يعبر عن قوة ردعها ،
- **والبعد الاقتصادي** الذي يجسد عمقها.

إضافة إلى ما تقدم ، وإذا توخينا الدقة في السبعينيات ولا سيما بعد ما سمي **بأزمة الطاقة** ، سنة (1974م) زاد الحديث عن صراع شمال — جنوب (nord — sud) ، ومما اهتمام الإستراتيجيين الأمريكان بهذا الصراع: صراع للسيطرة على الثروات الطبيعية للعالم الثالث (tiers monde) بين القوى **الصناعية المتقدمة** (الشمال nord) والدول **النامية** (les pays en voie de développement) في العالم الثالث (le tiers monde) (الجنوب sud) بوصفه التهديد الأكثر تفجرا للأمن القومي الأمريكي على المدى البعيد ، واقتناع هؤلاء الإستراتيجيين بأن من الخطورة بقاء اعتماد الاقتصاد الأمريكي على الأسواق والمواد الأولية (les matières premières) الأجنبية ، ولهذا دعوا أن تكون الولايات المتحدة **قادرة على التدخل** وعدوه **مشروعا** لمنع تجدد الإضطرابات والثورات من العالم الثالث (le tiers monde) .

ومن أبرز البلدان العسكرية التي حذرت وبوقت مبكر من تزايد التهديدات للمصالح الاقتصادية الأمريكية للعالم الثالث الجنرال (**ماكسويل تايلور**) الذي عد الصراع (**شرق — غرب**) أقل أهمية مما يحدث في العالم الثالث (le tiers monde) فقد أكد أن التهديدات ضد المصالح الأمريكية الخارجية ستزداد بسبب الأوضاع (**المضطربة والفوضى**) في العالم الثالث (le tiers monde) وتوقع من الولايات المتحدة كقوة غنية قائدة... القتال من أجل القيم القومية الأمريكية ضد الفقراء الحاسدين ويقصد بالفقراء الحاسدين دول العالم الثالث (le tiers monde)[1] .

---

[1] شؤون سياسية ، مرجع سبق ذكره.

وقدم مقترح استخدام القوة العسكرية لمواجهة الصراع (شمال ـــ جنوب) محاججا بأنه في " **عالم مضطرب كالذي قدمه ستحتاج أمريكا للتحرك، ولقوى مستعدة للردع أو في بعض الحالات لإخماد بعض الصراعات قبل أن تتسع إلى ما هو أكبر** " ، واقترح إنشاء قوة عسكرية ذات مهمة خاصة خارج أمريكا مرتبطة بالرئاسة الأمريكية ومستعدة للاستخدام في أي وقت كشرطي في العالم الثالث (le tiers monde) ، وكمثال حي على الدبلوماسية الأمريكية ما حدث في العراق وما قد يحدث من إحياء **هلال الأزمات** بدءا من أفغانستان ومرورا بإيران والعراق وسوريا وحتى فلسطين المحتلة .

إن المواجهة بين الدول الغنية (les pays riches) والدول الفقيرة (les pays pauvres) لا مفر منها ، ذلك أن السبب الحقيقي لها أن الفجوة بين الطرفين واسعة إلى درجة تستبعد فيها إمكانية ظهور حل يمكن أن يرضي أحد الطرفين .

وترديدا لمبدأ (**تايلور**) " **الأغنياء ضد الفقراء** " ، وبالتالي إعادة فرض النفوذ الأمريكي حول العالم من أجل حماية " **أسلوب الحياة الذي أقيم منذ الحرب العالمية الثانية في أمريكا** ". وبفعل تزايد الضغوطات الداخلية في الدول الفقيرة (les pays pauvres) من أجل حلول فورية وجذرية " **فإن الصراع شمال ـــ جنوب يمكن أن يفلت من اليد بطرق مشابهة لانتفاضات الفلاحين التي اجتاحت أجزاء كبيرة من أوروبا وآسيا في القرون الماضية ، وانتشرت مثل حريق المروج الذي لا يمكن السيطرة عليه** " [1].

[1] العصيان المضاد، الخبير جي بوك ، مؤسسة (راند) ، 1977.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث ينبغي الإشارة إلى أن بلدان العالم الثالث (le tiers monde) ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وحصول معظمها بالكاد على استقلالها السياسي عانت من مشكلة النمو الاقتصادي (développement économique) .

وهذه المشكلة جاءت كمرادف ترحيل الاستعمار ، الذي قام باستنزاف طاقات تلك البلدان الاقتصادية والبشرية خلال فترة استعماره لها والتي امتدت سنين طويلة، خرج بعدها وهو على يقين تام بعدم إمكانية تطور وتقدم هذه البلدان بدون مساعدته وعونه ، وعندها يكون بمستطاعه العودة من الشباك بعد خروجه من الباب، صعبا أي عن طريق تفريغه اقتصاديا والعودة لاحقا لاستلابه .

وانطلاقا من الهيمنة الاستعمارية الطويلة لمعظم بلدان العالم الثالث (le tiers monde) وسلب كل ما من شأنه أن ينقل للبلد التوجه الصناعي السليم ، زد على ذلك المستعمر لم تكن موجودة ، وإن وجدت ، بحجمها القليل ، فهي لم تكن متوازنة وحجم العملية الصناعية المراد إنجازها، ونتيجة لذلك جاء طراز تنمية دول العالم الثالث (le tiers monde) خاليا من أصالته ومحتواه، مقلدا في أسلوبه ومبتغاه ، وهو ما يعكس حال الدول النامية (les pays en voie de développement) ومن ضمنها الأقطار العربية وهي الجلوس على منابر الاقتصاد الدولي تحاور . انه واقع مرير يعبر عن ذاته من **أبعاد ثلاثة** مترابطة :

- طراز الاستهلاك ،
- طبيعة النظم التعليمية ،
- والتكنولوجيا .

فجوهر المشكلة نابع من الإفلاس من القدرة على اللحاق بالدول الصناعية لسد الفجوة في البخل بينها مما خلق " **نفسية فجوية** " أريد بها تطمين النفس تجاوزا للفشل ، وإيحاءا بأن إنجازا ما قد حصل فكان الهدر والتبذير هو السمة المميزة للاستهلاك الذي استخدم لإشباع الشعور بالمجاراة في المدنية والتقدم .

أما النظم التعليمية فقد جاءت كوحدات الإنتاج الكبير : سيل منها يتدفق ولا يسأل رقيب أو حسيب كيف يتم هذا التدفق **نوعا**، وما هو مدى الحاجة إليه **كما** .

ثم جاء نقل التكنولوجيا (transfert téchnologique) الجاهزة من دول الرفاه مدمرا فارضا للتقليد ، وبالتالي ، لحتمية التبعية (la dépendance) التكنولوجية . وكل هذا يقع في ظل تجاهل كبير للتجارب الفنية التي مرت والتي تؤكد على ما يأتي :

- إن النقل العشوائي للتكنولوجيا يدمر القدرات المحلية وهي ركيزة الخلق.

- إن الناقل ، كما تمثله الشركات عبر الوطنية ، متحيز في اتجاهين متممين هما: دوافع **النقل** وطبيعة **المنقول** . **فالأول** تسيطر عليه جشاعة الربح أي التأكيد على الكم المنقول كهدف . **الثاني** تسويقه لسلع أنتجتها التكنولوجيا استجابة لحل مشاكل بيئتها الخاصة ، فكان طبيعيا أن يأتي المنقول غير ملائم للبيئة التي بها جر إليها .

- ثم ، إن المعوقات السياسية لعدم نمو القدرات الذاتية التكنولوجية هي في مداها تعكس فشل السياسة المعنية أكثر من كونها نتيجة لعوامل تركيبية أو حتى بيئية .

نخلص مما تقدم أن التكنولوجيا هي نبع بيئتها ، إن تخطتها أضحت هجينة . إذن النظام الاقتصادي الدولي القائم خلقته أوروبا ، وعمقته

أمريكـــا ، وتحملـــت أعبـــاءه الـــدول الناميـــة (les pays en voie de développement) . نظام حددت أطـــره الثـــورة الصـــناعية (révolution industrielle) وبنت ركائزه التفاعلات التكنولوجية، ولكنه في طول مسيرته اثبت بما لا يدع مجالا للشك أن ديمومته أصبحت رديفا لتهديد وجود غيره. فالدول النامية (les pays en voie de développement) في فقرها مـــا آذت إلا نفسها ، أما الدول الصناعية ففي هدرها للموارد باتت تهدد البشـــرية كلها . **فقد اكتشف الإنسان الغربي في الاستهلاك دينا فاعتنقه ، وجسد في الآلة صنما فعبده ، فقيده وسلبه حريته واستعبده .**

إن الإعلان عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد (N.O.E.I) هـــو بكل الأداءات تعبير عن فشل ونفحة من أمل في فضاء لامتناهي . فمـــاذا يكون رد دول الرفاه ؟ **تكتيكا** : محاولة احتواء أهم مكامن قوته من أجـــل تفريغها وامتصاص زخمها . واستراتيجيا دفع الاستغلال التكنولـــوجي إلى مداه من أجل الاستحواذ على مستقبل التصرف في الموارد البشرية والطبيعة **امعانا** في الهيمنة على مجالات حيوية مثل موارد البحار والطاقـــة النوويـــة والكمبيوتر والفضاء والأسلحة المتطورة .

وقد تتساءل الإنسانية : من سيعيد العدالة إلى نصـــابها والثـــروة المستباحة إلى أهلها ؟ يجيب ضمير التاريخ : الدول الصـــناعية ليســـت مؤهلة حتما لحمل تلك الرسالة التاريخية لأنها غير قادرة على تجاوز ذاتها وهي في نهاية المطاف حبيسة مصلحتها . يبقى على الدول الناميـــة (les pays en voie de développement) وحدها ، حكما على إمكانياتها وغزير تراثها أن تتحمل المسؤولية ، هذا هو قدرها، فماذا عساها أن تفعـــل ؟ ذلكم هو التحدي .

المراجع

- الاقتصاد الدولي ، دكتورة زينب حسين عوض الله ، دار المعارف الجامعية ، مصر ، سنة1992م .

- ديون العالم الثالث (le tiers monde) ، جان كلود برتليمي ، منشورات عويدات ، بيروت سنة1996م .

- المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (fonds monétaire international) ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، سنة1996م .

- هجرة الكفاءات العربية في العلوم والتكنولوجيا وآثارها السلبية على بلدانهم الأصلية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، عبد القادر رزيق المخادمي ، ط 1، سنة 2002م ، الجزائر .

- النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب ، معهد الإنماء العربي ، د. عبد القادر سيد احمد ، سنة1978م ، ط1 ، بيروت ، لبنان .

- رسالة ماجستير ، حسام عبد المجيد ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، سنة 1987- 1988 ، الجزائر .

- الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية (la dette extérieure) ، د. مجدي محمود شهاب ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر، سنة1998م .

- الاقتصاد الدولي ، دكتورة زينب حسين عوض الله ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، سنة1998 .

- العولمة (mondialisation) والجات(التحديات والفرص) ، دكتور عبد الواحد العفوري ، مكتبة مدبولي ، سنة200م .

- دراسات عربية ، العدد7، مايو سنة 1980 ، بيروت ، لبنان .

- نفط وتنمية (مجلة عراقية متخصصة) ، العدد 6 ، سنة 1978م ، بغداد ، العراق .

- نفط وتنمية (مجلة عراقية متخصصة) ، العدد 5 ، سنة 1978، بغداد ، العراق .

- المستقبل العربي (مجلة فكرية) ، العدد 75، سنة 1985 ، بيروت ، لبنان .

- شؤون سياسية ، العدد 1، يناير سنة 1994م .

- الأهرام الاقتصادي ، العدد 524 ، 15 يونيو سنة1977 ، مصر.

- الشروق اليومي (صحيفة جزائرية) ، العدد 699 ، 2003/02/18م ، الجزائر .

- صامد الاقتصادي ، العدد 22 ، سنة 1980 م ، بيروت ، لبنان.

- نفط وتنمية (مجلة عراقية متخصصة) ، العدد 6 ، سنة 1978م ،بغداد ، العراق .

- دراسات عربية ، العدد 8 ، يونيو سنة 1985م ، بيروت لبنان .

- النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب ، معهد الإنماء العربي ، د. عبد القادر سيد احمد ، سنة 1978م ، ط1، بيروت ، لبنان .

- مشاكل نقل التكنولوجيا (transfert téchnologique) (نظرة إلى واقع الوطن العربي) ، فلاح سعيد جبر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، مايو سنة 1979م .

للمؤلف

1- **الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات**، دار الفكر، دمشق، طبعة أولى سنة1999، طبعة ثانية سنة 2003

2-**النظام الدولي الجديد**: الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 1999، طبعة ثانية سنة 2003

3- **أزمة لوكربي بين منطق القانون والتعنت الغربي**، دار الفكر، الجزائر، طبعة أولى سنة1999

4- **منظمة الوحدة الإفريقية**: التحدي والأمل، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، طبعة أولى سنة2000

5- **التلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة أولى سنة2000

6- **الإعلام والمستقبل: أفكار ورؤى**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2001

7- **الصراع العربي – الإسرائيلي: ما أشبه اليوم بالبارحة**، مطبعة البعث بقسنطينة، الجزائر، طبعة أولى سنة2001

8- **أحداث متحركة ... وفواصل لم تنته**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، طبعة أولى سنة2001

9- **فضاءات حرة في الاقتصاد والدين والثقافة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2002

10- **هجرة الكفاءات العربية**: دوافعها واتجاهاتها، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2002

11- **التصحر: ظاهرة طبيعية أم اجتماعية؟**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيـــع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2003

12- **الإعلام والتنمية: قضايا.. وطموحات**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2003

13- **آخر الدواء... الديمقراطية**، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، سنة 2003

14- **نزاعات الحدود العربية** (تحت الطبع)

15- **النظام العالمي الجديد للإعلام**: الأسس والأهداف (تحت الطبع)

مطابع الدار الهندسية
موبايل: ٠١٢٢٣٤٩٠١١ تليفاكس: ٢٩٧٠٣٧٦٦